الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE
جنيف
GENEVA

Ref/ 177 /22
Date: 12 /4/2022

تهدي الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف اطيب تحياتها إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان/ الاجراءات الخاصة، وبالإشارة الى رسالته المؤرخة في 2022/2/16، تتشرف بإرسال مساهمات جمهورية العراق بشأن " كبار السن المحرومين من الحرية ".

تغتنم الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف هذه المناسبة لتعرب لمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان عن فائق التقدير والاحترام.

جنيف: 12 نيسان 2022

مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان – الإجراءات الخاصة- جنيف

8, Impasse Colombelle 1218 Grand Saconnex, Geneva, Switzerland
www.mofa.gov.iq
orgs.genpm@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

الممثلية الدائمة لجمهورية العراق لدى مكتب الامم المتحـــدة
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE UNITED NATIONS OFFICE

جنيـــف
GENEVA

Ref/ ١٧٧ /22
Date: ١٢ /4/2022

(Unofficial Translation)

The Permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights/ Special procedures Branch, and with reference to its letter dated 16 February 2022, concerning older persons deprived of their liberty, has the honour to attach herewith the contribution of the Government of the Republic of Iraq on the above mentioned topic.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of High Commissioner for Human Rights, the assurances of its highest consideration.

Geneva 12 April 2022

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights/ Special procedures Branch/ Geneva

Enclosed: contribution (Arabic)

8, Impasse Colombelle 1218 Grand Saconnex, Geneva, Switzerland
www.mofa.gov.iq
orgs.genpm@mofa.gov.iq
Tel.: +41 229180980
Fax: +41 227330326

الاجابة على إستبيان الخبير المستقل المعني بتمتع كبار بحقوق الانسان

اولا / فيما يخص المخاطر والانتهاكات التي يتعرض لها كبار السن المحرومين من حريتهم والاطر القانونية التي تحمي حقوقهم وآليات المحاسبة والرصد ، فقد يتعرض الاشخاص ومن ضمنهم كبار السن الى انتهاكات في حقوقهم كالحق في الحرية وحرمانهم منها او تقييدها او التعذيب والمعاملة اللاانسانية والمهينة ووفقا للقوانين العراقية لا يجوز حرمان اي شخص من الحق في الحرية التي رسخها الدستور العراقي الا بموجب القانون او الاوامر والقرارات القضائية ويقع تحت طائلة القانون عند انتهاكه، فقد اشار الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ في المادة ١٥ منه الى (لكل فرد الحق في الحياة والامن والحرية ولايجوز الحرمان من هذه الحقوق او تقييدها الا وفقا للقانون وبناءا على قرار صادر من جهة قضائية) وعليه واستنادا للدستور فان حرية الفرد مصانة ولا يجوز التعرض لها او الحرمان منها الا بموجب قرار قاضي مختص .

واشار في المادة (٣٧- اولا – ج) الى (يحرم جميع انواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الانسانية ولا عبرة باي اعتراف انتزع بالاكراه او التهديد او التعذيب وللمتضرر المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي اصابه وفقا للقانون).

واشار في المادة (١٤) منه الى عدم التمييز في التمتع في الحقوق والواجبات ولجميع فئات المجتمع ومن ضمنهم كبار السن (العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي).

ولا يجوز إعتقال أو تقييد حرية أي شخص بدون مذكرة قبض صادرة من جهة قضائية مختصة وبخلاف ذلك يعاقب المخالف بالحبس أو السجن إستناداً لأحكام المادة (٤٢١) من قانون العقوبات (يعاقب بالحبس من قبض على شخص أو حجزه أو حرمه من حريته بأية وسيلة كانت بدون أمر من السلطة المختصة في غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين والأنظمة بذلك، وقد تصل العقوبة الى خمسة عشر سنة في الأحوال التي يحددها القانون.

ونصت المادة (٨/ثانياً) من قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم (١٤) لسنة ٢٠١٨ على (لا يتم تسلم أي نزيل او مودع او موقوف في مركز الاستقبال والفحص والتصنيف الا بناءً على قرار قضائي او بموجب مذكرة توقيف وفقاً للقانون وتقرير طبي صادر من لجنة طبية تثبت حالته الصحية والبدنية والنفسية).

وعالج المشرع جريمة التعذيب في السجون ومراكز التوقيف والاعتقال في قانون العقوبات في المادة ٣٣٣ التي نصت على (يعاقب بالسجن او الحبس كل موظف او مكلف بخدمة عامة عذب او امر بتعذيب متهم او شاهد او خبير لحمله على الاعتراف بجريمة او للادلاء باقوال او معلومات بشانها او لكتمان امر من الامور او لإعطاء رأي معين بشأنها ويكون بحكم التعذيب استعمال القوة او التهديد) وقد جاء النص عاما يشمل كل فئات المجتمع وكل الاعمار حيث انه يسري على كبار السن ايضا.

وتشير المادة ٣ الفقرة عاشرا من قانون اصلاح النزلاء والمودعين رقم ١٤ لسنة ٢٠١٨ الى (حظر التعذيب والمعاملة المهينة واستعمال القسوة والسخرة والاعمال الشاقة ضد الموقوفين والمودعين والنزلاء ويعد ارتكاب أي من هذه الجرائم ضدهم ظرفاً مشدداً واشار في المادة -٤- تسري أحكام هذا القانون دون تمييز بسبب الجرائم من طبيعتها أو جسامتها أو نوع العقوبة أو الانتماء العرقي او اللغة او الانتماء الديني او الراي السياسي أو الانتماء القومي أو المركز الاجتماعي او السياسي أو المعتقد الديني .

وفيما يخص الرصد فقد اشارت المادة (٤٥) من قانون اصلاح النزلاء والمودعين الى (أولاً: تخضع دائرتا الاصلاح العراقية واصلاح الاحداث للتفتيش من الجهات الآتية:

أ. مجلس النواب.

ب. الادعاء العام.

ج. مفوضية حقوق الانسان.

د. المفتش العام في الوزارة المختصة.

هـ. مجلس المحافظة محل موقع السجن أو الموقف.

و. اية جهة مخولة قانوناً بالتفتيش.

وفي حالة رصد اي انتهاك في حقوق كبار السن عند التفتيش فان المسؤول يحال الى الجهات القضائية لمحاسبته وفقا للقوانين التي ذكرت آنفا.

ثانيا / فيما يخص التدابير التي اتخذتها حكومة العراق في مواجهة وباء كوفيد -١٩ هو الزام المؤسسات الحكومية ومن ضمنها دور ايواء المسنين والمشردين والسجون بتهيئة مواد التعقيم والكمامات لملاكاتها مع تطبيق اجراءات التباعد الجسدي ومنع التجمعات وان دور ايواء المسنين ملتزمة ومستمرة في تقديم الخدمات الصحية والغذاء وعدم حركة أي نزيل في السجون ونقله من قسم الى اخر مع ايقاف الزيارات الخاصة بالنزلاء من قبل ذويهم مع توفير وسائل اتصال للنزلاء مع ذويهم بشكل اسبوعي وتوفير المستلزمات الصحية والادوية واللقاحات في الوحدات الصحية الموجودة في الاقسام السجنية مع توفير الملاك الطبي بما يتناسب مع اعداد النزلاء ، اضافة الى توفير المواد المعقمة الخاصة بالتعفير والتنسيق مع وزارة الصحة لتوفير (مادة الديتول والكلور والكمامات والكفوف) .

- الاسراع بعمليات اطلاق السراح والمشمولين بقانون الافراج الشرطي والذين استكملوا مدة محكوميتهم وعلى وجه السرعة واطلاق سراح اعداد كبيرة من الموقوفين والذين يمكن اطلاق سراحهم بكفالة للحد من الزخم الحاصل داخل مواقف الاحتجاز ومنح اجازة وقائية للمصابين والملامسين والمشتبه بهم من المنتسبين .

المادة -٨ثانياً: لا يتم تسلم أي نزيل أو مودع او موقوف في مركز الاستقبال والفحص والتصنيف الا بناءً على قرار قضائي او بموجب مذكرة توقيف وفقاً للقانون وتقرير طبي صادر من لجنة طبية تثبت حالته الصحية والبدنية والنفسية.

واشارت المادة -٩- يصنف النزلاء والمودعون والموقوفون الى فئات مختلفة ويراعى في تصنيفهم جنس النزيل أو المودع أو الموقوف وعمره وسجله الجنائي والجريمة التي ارتكبها على أساس طبيعتها أو جسامتها أو نوع العقوبة ومتطلبات التعامل معه.

ثالثا / فيما يخص الممارسات الجيدة حول كيفية ضمان تمتع كبار السن المحرومين من حريتهم بحقوقهم فقد نص قانون اصلاح النزلاء والمودعين الى كافة الاشارت المادة -١١- أولاً: على وزارة الصحة التعاون مع دائرتي الاصلاح العراقية واصلاح الاحداث للقيام بما يأتي:

أ. تقديم الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية للنزيل والمودع والموقوف .

ب. انشاء مستشفى او مركز صحي او عيادة طبية في السجون المركزية حسب الطاقة الاستيعابية تتولى الاشراف على الصحة الجسمية والعقلية والنفسية للنزلاء وتقديم الخدمات الصحية والوقائية والعلاجية لهم على ان يتم تنسيب عدد مناسب من الأطباء وذوي المهن الصحية للعمل.

ج. تخصيص جناح خاص لرقود النزيل والمودع والموقوف في المستشفيات العامة اذا استدعت حالته الصحية ذلك .

واشارت المادة -١٢- أولاً: على دائرتي الاصلاح العراقية واصلاح الاحداث تولي ما يأتي:

أ. توفير الشروط الصحية في الاقسام الاصلاحية من حيث النظافة والتكييف والتهوية والاضاءة.

ب. توفير سرير نوم لكل نزيل او مودع او موقوف .

ج. توفير العلاج الطبي المجاني للنزيل والمودع والموقوف ، والزيارات الدورية من اللجان الطبية لفحصهم ومراقبة الحالة الصحية لهم وتوفر شروط النظافة والصحة العامة في زنزانات وعنابر ومهاجع النزلاء والمودعين والموقوفين.

ثانياً: أ. يتولى معهد بحوث التغذية في وزارة الصحة تحديد كمية ونوعية طعام النزيل والمودع والموقوف بجداول تعد لهذا الغرض .

ب. يشترط في طعام النزيل والمودع ان يكون صحيا وكافيا ومناسباً لديانة ومعتقد النزيل أو المودع وتحدد نوعيته بتعليمات يصدرها الوزير وأن يتم توفير الماء الصالح للشرب لهم باستمرار وبكميات كافية .

المادة -١٣- لكل نزيل ومودع وموقوف التعرض للهواء الطلق وأشعة الشمس بما لايقل عن ساعة واحدة يومياً لممارسة التمارين الرياضية المناسبة أو التعرض لأشعة الشمس واشراكهم في بطولات ومسابقات داخلية وتهيأة المستلزمات الضرورية لذلك وفقاً للامكانيات المتاحة اذا كانت ظروف الطقس تسمح بذلك مع مراعاة الظروف الأمنية.

وبالاضافة الى ذلك لهم الحق في التعليم والتدريب على الحرف والمهن واشار القانون الى الرعاية اللاحقة وهي رعاية المودع أو النزيل بعد انتهاء مدة حكمه بما يضمن اندماجه في المجتمع وعدم عودته إلى الجنوح

ويعد هذا الاجراء المكمل لتأهيل المؤسسة العقابية والوسيلة العملية لتوجيه وإرشاد ومساعدة المفرج عنه على سد احتياجاته ومعاونته على الاستقرار في حياته والاندماج والتكيف مع مجتمعه بعد انتهاء مدة حكمه.

Call for contributions: Older persons deprived of their liberty

First : Concerning the risks and violations to which the older persons who are deprived of their liberty are more vulnerable and legal frameworks that protect the rights of the elderly in addition to accountability and monitoring mechanisms , people , including the elderly , may be exposed to violations of their rights such as the right to freedom , deprivation or restriction of the right to freedom or torture and inhuman or degrading treatment .

According to the Iraqi laws , no one shall be deprived of the right to freedom ,established by the Iraqi constitution except under the law or judicial orders and any one violated the right to freedom of others , he is then punishable under the law, **article (15) of the Iraqi Constitution** states that ((Every individual has the right to enjoy life , security and liberty . Deprivation or restriction of these rights is prohibited except in accordance with the law and based on a decision issued by a competent judicial authority)) , thus and in accordance with the law the freedom of an individual is protected and may not be violated or deprived from except on a decision issued by a competent judge.

Article (37-First –C) states that ((All forms of psychological and physical torture and inhuman treatment are prohibited. Any confession made under force ,threat ,or torture shall not be relied on , and the victim shall have the right to seek compensation for material and moral damages incurred in accordance with the law .

Article (14) of the Iraqi Constitution refers to non-discrimination in the enjoyment of rights and freedoms and that all people including older persons shall enjoy equal rights and freedoms ((Iraqis are equal before the law without discrimination based on gender , race ,ethnicity ,nationality ,origin, color, religion, sect, belief or opinion , or economic or social status .

It is prohibited to arrest or restrict the personal freedom of any person without an arrest warrant issued by a competent judicial authority , otherwise , the offender shall be punished by imprisonment in accordance with **article (421) of the Iraqi Penal Code** which states that ((Any person who seizes , detains or deprives a person of his liberty in any way without an order from a competent

authority in circumstances other than those described in the laws and regulations to that effect is punishable by detention of 15 years in circumstances that are described by in the law)).

Article (8/second) of the law on the reform of Inmates and Depositors No. (14) of 2018 states that (It is not allowed to deliver Inmates , deposited or detained persons in the reception , examination and classification center only based on a judicial decision or under an arrest warrant in accordance with the law and a medical report issued by a medical committee showing his health , physical and psychological condition) .

The legislator addressed the crime of torture in prisons and detention centers in **the Iraqi Penal Code in article 333** which provided that (Any public official or agent who tortures or orders the torture of an accused, witness or informant in order to compel him to confess to the commission of an offence or to make a statement or provide information about such offence or to withhold information or to give a particular opinion in respect of it, is punished by imprisonment. Torture shall include the use of force or menaces).The text is general and covers all segments of the society and all ages , as it applies to older persons as well.

Article (3-Tenth) of the inmates and depositors reform law (No. 14 of 2018) provided that (Prohibition of torture , degrading treatment , the use of cruelty , hard labor and hard works against the detainees , depositors and inmates , committing any of these crimes against them is considered an aggravating circumstance . **Article (4) of the inmates and depositors reform law** states that:((The provisions of this act shall apply without discrimination as to the nature or gravity of the offence or type of the penalty or ethnicity or language or religious affiliation or political opinion or national affiliation , social or political status or religious belief .

In relation to monitoring **article (45) of the inmates and depositors reform law** states that:((The Iraqi department of corrections and the Juvenile correction department both are subjected to inspection by the following bodies :

1- Council of Representatives
2- Public Prosecution
3- High commission of Human rights
4- Inspector General of the competent Ministry

5- Provincial Council
6- Bodies who are legally authorized to inspect

If any violation of the rights of the older persons is detected during inspection , the perpetrators of the violations are referred to the judicial authorities for accountability in accordance with the laws that are mentioned above .

Second / With regard to the measures adopted by the Government of Iraq in response to the Covid-19 pandemic ,it is obligating State institutions, including shelters for the elderly, the homeless and prisons, to prepare sterilization materials and masks for their staff , implementing procedures of physical separation and preventing gatherings, the Shelters of the elderly are committed and continue to provide health services, food, non-movement of prisoners from one section to another, suspension of visits to inmates by their relatives and allow inmates to contact their relatives on a weekly basis , provision of health supplies, medicines and vaccines in health units located in prison departments, provision of medical staff commensurate with the number of inmates, in addition to the provision of sterilants and coordination with the Ministry of Health to provide (Dettol, chlorine, masks and gloves).

- To expedite the release of detainees who are covered by the Police Release Act, and who have completed their sentence and release large numbers of the arrested who can be released on a bail to reduce crowding in detention centers and grant preventive leave to both the infected persons ,the persons who are in direct contact with patients and the suspects among the staff members .

- **article (9) of the inmate and depositors reform law** classifies inmates, depositors and detainees into different categories and takes into account the sex of the inmates , depositor and detainee ,his age, the criminal record of the inmate that are committed on the basis of its nature, gravity or type of punishment and the requirements for dealing with it.

Third / With regard to good practices on how to ensure that the elderly who are deprived of their liberty can enjoy their rights, **the Inmates and Depositors Reform Law** states all the references . **Article (11/:first)**The Ministry of Health should cooperate with The Iraqi department of corrections and the Juvenile correction department to do the following:

A- Provide health, preventive and therapeutic services to the inmate, depositor and detainee.

B- Establishment of a hospital, health centre or medical clinic in central prisons, depending on the capacity and tasked with the responsibility of Supervision of the physical, mental and psychological health of inmates and the provision of health, preventive and curative services to inmates, and an appropriate number of doctors and health professionals are allocated to work .

C- Allocating a special ward for the inmate , depositor and detainee to lie down in public hospitals if his medical condition require that .

Article (12) First: states that The Iraqi department of corrections and the Juvenile correction department must take over the following:

A- Provide hygiene conditions in correctional departments in terms of hygiene, adaptation, ventilation and lighting.

B- Providing a bed for every inmate, depositor or detainee.

C- Provide Free medical treatment for inmate, depositor and detainee, Periodic visits from medical committees to check them and monitor their health status and provide hygiene requirements and public health in cells, wards and dormitories of inmates, depositors and detainees.

Second:

A. The Nutrition Research Institute of the Ministry of Health determines the quantity and quality of the food of inmates, depositors and detainees with tables prepared for this purpose.

B. Inmates' and depositors' food is required to be healthy, adequate and appropriate to the religion and belief of the inmate or the depositor and its quality shall be determined by instructions issued by the Minister and drinking water shall be provided to them consistently and in sufficient quantities.

Article (13):

Every inmate, depositor and detainee shall have at least one hour of exposure to open air and sunlight per day and to exercise or exposure to sunlight, participation in indoor tournaments and competitions, and preparation of the

necessary requirements in accordance with the available capabilities if the weather conditions permit , taking into account security conditions.

In addition, they have the right to education and training in trades and professions. The Act refers to subsequent care, which is the care of a depositor or inmate after the expiration of his or her sentence in order to ensure that he or she is reintegrated into society and does not return to delinquency, This measure is complementary to the rehabilitation of the penal institution and the practical means of guiding and assisting the released persons in meeting their needs and helping them to settle in their life, integrate and adapt to the community after the expiration of their sentence.